

مَسَائِلُ "إِذْنٌ"

إعداد

د. أحمد بن محمد بن أحمد القرشي الهاشمي*

* تخرج من كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، وأتمَّ دراسته العليا في جامعة أم القرى، وحصل على الدكتوراه (١٤١٥هـ)، ثم عُيِّنَ أستاذاً مساعداً في كلية المعلمين بالمدينة المنورة بقسم اللغة العربية (١٤١٦هـ).

بسم الله الرحمن الرحيم

m :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فقد كان من جملة ما اعتنى به علماء العربية دراسة النحو العربي عامة،
وأدوات المعاني خاصة، فقد تتبعوا أحوال الأدوات ودرسوها من مختلف
جوانبها:

أصلها، عملها، شروط عملها، إهمالها، زيادتها، حذفها، أقسامها، معانيها،
لغاتها، اسميتها، حرفيتها، اتصالها بغيرها، بساطتها أو تركيبها،
وقد سلك النحويون في دراستهم أدوات المعاني ثلاثة مناهج:

المنهج الأول: درس النحاة الأدوات ضمن أبواب النحو ومباحثه ومسائله،
كأمثال سيويه في "الكتاب"، والمبرد في "المقتضب"، والفراء في "معاني
القرآن"، وابن السراج في "الأصول في النحو"، والزجاجي في "الجمل"،
والفارسي في "الإيضاح العضدي"، وكتب المسائل، وابن جنّي في "اللمع"
والزمخشري في "المفصل"، وابن الحاجب في "الكافية"، وابن مالك في
"التسهيل" وغيرهم ممن تناول الكتب السابقة بالشرح.

المنهج الثاني: درس بعض النحاة أدوات المعاني دراسة مستقلة، إذ أفردوها
بكتب متخصصة تناولها بالدراسة والاستقصاء من مختلف جوانبها، من هذه
المؤلفات: حروف المعاني للزجاجي، و"معاني الحروف" للرماني، و"الأزهيّة"
للهروي، و"رصف المباني" للمالقي، و"الجنى الداني" للمرادي، و"جواهر
الأدب" للإربلي، و"مغني اللبيب" لابن هشام الأنصاري، وغيرها.

المنهج الثالث: سلك بعض النحاة مسلكاً آخر في دراسة أدوات المعاني، هذا المسلك يتمثل في دراسة أداة واحدة، إذ تُدرَسُ من مختلف جوانبها، ومن سلك هذا المنهج الزجاجي في "كتاب اللامات"، وأحمد بن فارس في "مقالة كلاً"، وأبو جعفر الطبري في "رسالة كلاً في الكلام والقرآن"، وابن هشام الأنصاري في رسالته "المباحث المَرْصِيَّة المتعلّقة بَمَنْ الشرطيّة" وعثمان النجدي في رسالة "أيّ المشددة" وغيرهم من النحويين.

لذلك أردت أن أقوم بدراسة "إِذَنْ" من مختلف جوانبها، والذي شجعتني لدراستها، أنّي كنت أقرأ (باب إِذَنْ) في كتاب (المقتضب) للمبرد (١٢/٢)، واستوقفتني قوله: (فهذه حال "إِذَنْ" إلى أن يُفردَ باباً لمسائلها إن شاء الله)، علّق عضيمة على المسألة بقوله: (لم يُفردَ باباً لمسائل "إِذَنْ"، وإنّما استعرض النواصب في الجزء الرابع).

عندئذ شمرت عن ساعد الجدّ، وعقدت العزم على تتبع مسائلها في بطون أمّات الكتب النحوية، وكتب أدوات المعاني، والمعاجم، والتفسير، وعلوم القرآن، والقراءات.

وبعد جمع المسائل، ودراستها، تمّ تقسيمها على ثلاث عشرة مسألة، يسبقها مقدمة، ويتلوها الخاتمة، ثم فهرس المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

وقد جعلت هذه الدراسة بعنوان: (مسائل "إِذَنْ").

أمّا المسائل التي درستّها فهي على النحو التالي:

المسألة الأولى: أصل "إِذَنْ".

المسألة الثانية: عملها.

المسألة الثالثة: شروط عمل "إِذَنْ".

المسألة الرابعة: معناها.

- المسألة الخامسة: حكم "إِذَنْ" إن وقعت بين شيئين متلازمين.
- المسألة السادسة: حكم "إِذَنْ" إذا فصل بينها وبين الفعل بفواصل.
- المسألة السابعة: حكم "إِذَنْ" الواقعة بين حرف العطف والفعل المستقبل.
- المسألة الثامنة: حكم إلغاء عمل "إِذَنْ" مع استيفاء شروط العمل.
- المسألة التاسعة: حكم "إِذَنْ" إذا وقع بعدها الماضي مصحوباً باللام.
- المسألة العاشرة: إعراب الفعل المنصوب بعد "إِذَنْ".
- المسألة الحادية عشرة: تشبيه "إِذَنْ" في عوامل الأفعال بـ "ظَنَّ" في عوامل الأسماء.
- المسألة الثانية عشرة: الوقف على "إِذَنْ".
- المسألة الثالثة عشرة: كتابتها.

أرجو أن أكون ما قدمته نافعاً، ولمسائل "إِذَنْ" جامعاً، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمد وآله وصحبه.

المسألة الأولى: أصل "إِذَنْ".^(١)

اختلف النحويون في أصل (إِذَنْ)، هل هي حرفٌ أو اسمٌ؟ وهل هي بسيطةٌ أو مركبةٌ؟ ذهب الجمهور إلى أنها حرفٌ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسمٌ ظرفٌ، وأصلها "إذا" الظرفية لحقها التنوين عوضاً من الجملة المحذوفة، إذ الأصل في (إِذَنْ أَكْرَمَكَ) أن تقول: (إذا جئتني أَكْرَمُكَ)، حُذِفَ ماتضاف إليه "إذا"، وعُوِضَ منه التنوين كما عُوِضُوا في (حينئذٍ)، وحُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين، ونُقلت إلى الجزائية فبقي فيها معنى الربط والسبب.

وذهب رضي الدين إلى ما ذهب إليه بعض الكوفيين، فقال: (الذي يلوح لي في "إِذَنْ" ويغلب في ظني أن أصله "إِذْ" حذفت الجملة المضاف إليها، وعُوِضَ منها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضي، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعلٍ مذكورٍ فقصدوا إلى لفظ "إِذْ" الذي هو بمعنى مطلق الوقت لحفة لفظه، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها، لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور، دلّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخصٌ مثلاً: "أنا أزورك"، فتقول: "إِذَنْ أَكْرَمَكَ"، أي: "إِذْ تزورني أَكْرَمُكَ"، أي: وقت زيارتك لي أَكْرَمُكَ، وعُوِضَ التنوين من المضاف إليه؛ لأنه وُضِعَ في الأصل

(١) ينظر نتائج الفكر ١٣٤، وشرح التسهيل ٢٠/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢، ٢٣٥، ورصف المباني ١٥٧، والارتشاف ١٦٥٠/٤، والجنى الداني ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ١٩٠/٤، وجواهر الأدب ٣٣٩، ومغني اللبيب ١٥، والمساعد ٧٤/٣، والتصريح ٢٣٤/٢، والجمع ٦/٢، والأشعري ٢٩٠/٣، والنحو الوافي ٣٠٨/٤.

لازم الإضافة، فهو كـ "كلّ وبعض"، إلا أنّهما معربان و"إذ" مبني...^(٢).
ويؤكد على اسميتها في أكثر من موضع بقوله: (وإذا جاز لك إضمار "أنّ"
بعد الحروف التي هي: الواو، والفاء، وأو، وحتى، فهلاًّ جاز إضمارها بعد
الاسم - يعني إذَنْ -، وإنّما لم يجز إظهار "أنّ" بعد "إذَنْ" لاستبشاعهم
للتلفظ بها بعدها)^(٣).

وقال في موضع آخر: (و"إذَنْ" كنواصب الفعل التي لا يُفصل بينها وبين
الفعل، إلا أنّ "إذَنْ" لما كان اسماً بخلاف أخواته جاز أن يُفصل بينه وبين
الفعل)^(٤).

بل إنّ رجح اسميتها بقوله: (وقلّب نونها في الوقف ألفاً يُرجح جانب
اسميتها)^(٥).

واختلف النحويون أيضاً في بساطتها وتركبها، فذهب الجمهور إلى أنّها
بسيطة لامركبة من (إذْ وأنْ) أو (إذا وأنْ).

وذهب الخليل في أحد أقواله فيما حكى عنه غير سيويه إلى أنّها حرف
مركب من "إذْ" و"أنّ"، وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة
إلى الذال، ثم حُذفت والتزم هذا النقل.

ومن ذهب إلى هذا الرأي بعض الكوفيين، وابن مالك، فقال: (... وليس
في هذا نصٌّ على أنّ انتصاب المضارع بعد "إذَنْ" عند الخليل بـ "أنّ"
مضمرة، لجواز أن تكون مركبة مع "إذْ" التي للتعليل، و"أنّ" محذوفاً همزها

(٢) شرح الكافية ٢/٢٣٥.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٣٧.

(٤) شرح الكافية ٢/٢٣٧.

(٥) شرح الكافية ٢/٢٣٨.

بعد النقل، والقولُ به على ضعفه أقربُ من القول بأنَّ "إِذَنْ" غيرُ مركبة).
ويؤكد ابن مالك تركبها بقوله: (والقولُ بأنَّ "إِذَنْ" مركبةٌ من "إِذْ" و"أَنْ" أسهلُّ منه) ^(٦).

وذهب أبو علي الرندي تلميذ السهيلي إلى أنَّها مركبةٌ من "إِذَا" و"أَنْ"،
حُذفت همزة "أَنْ"، ثم حُذفت ألف "إِذَا" لالتقاء الساكنين، ثم تُعطى ما تُعطى
كل واحدة منهما، فتعطى الرِّبط كـ(إِذَا)، والتَّصَب كـ(أَنْ) ^(٧).
وقد ردَّ المالقي على من زعم أنَّ "إِذَنْ" مركبة، بقوله: (وهذا فاسدٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ الأصل في الحروف البساطة، ولا يُدعي التركيب إلاَّ بدليل قاطع.

والثاني: أنَّها لو كانت مركبةً من "إِذْ" و"أَنْ" لكانت ناصبةً على كلِّ حال،
تقدمت أو تأخرت، وعدمُ العمل في المواضع المذكورة قبلُ دليلٌ على عدم
التركيب) ^(٨).

المسألة الثانية: عملها.

اختلف النحويون أيضاً في عمل "إِذَنْ" إذا جاء الفعل المضارع منصوباً
بعدها، ما التَّاصِب له؟ هل التَّاصِب له "إِذَنْ" أو "أَنْ" مضمرة بعدها؟
ذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى أنَّها تنصب بنفسها، وهو ماسمعه عن
الخليل، قال سيبويه: (اعلم أنَّ "إِذَنْ" إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأةً
عملت في الفعل عمل "أَرى" في الاسم إذا كانت مبتدأةً، وذلك قولك:

^(٦) شرح التسهيل ٢٠/٤، وانظر شرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢، ورصف المباني ١٥٧.

^(٧) الارتشاف ١٦٥٠/٤، والهمع ٦/٢.

^(٨) رصف المباني ١٥٧.

"إِذَنْ أَجِيئَكَ" و"إِذَنْ آتِيكَ" ^(٩).

وذهب الخليل بن أحمد في أحد قوليهِ إلى أنَّها ليست ناصبةً بنفسها، بل الفعل بعد "إِذَنْ" منصوب بـ"أَنْ" مضمرة، وهو مارواه عنه أبو عبيدة. قال سيويه: (وقد ذكر لي بعضهم أنَّ الخليل قال: "أَنْ" مضمرة بعد "إِذَنْ"، ولو كانت مما يُضمر بعده "أَنْ" فكانت بمنزلة اللامِ وحتى لأضمرها إذا قلت: "عبدُ الله إِذَنْ يَأْتِيكَ"، فكان ينبغي أن تنصب "إِذَنْ يَأْتِيكَ"؛ لأنَّ المعنى واحد، ولم يُغَيَّر فيه المعنى الذي كان في قوله: "إِذَنْ يَأْتِيكَ عبدُ الله"، كما يتغيَّر المعنى في حتَّى في الرفع والنصب، فهذا مارووا، وأمَّا ماسمعتُ منه فالأوَّل) ^(١٠).

ومن ذهب إلى مذهب الخليل الرَّجَاج، والفارسي ^(١١)، ورضيَّ الدين الاسترأبادي.

قال الرَّجَاج بعد أن حكى رأيَ سيويه ورأيَ الخليل: (وكلا القولين حسنٌ جميلٌ إلاَّ أنَّ العاملَ - عندي - النصبُ في سائر الأفعال "أَنْ"، وذلك أجود، إمَّا أن تقع ظاهرة أو مضمرة). وقال في تأويل "إِذَنْ أَكْرَمَهُ": (تأويله إنَّ كان الأمرُ على ما تصِفُ وَقَعَ إِكْرَامُهُ، فـ"أَنْ" مع "أَكْرَمَهُ" مقدرةٌ بعد "إِذَنْ") ^(١٢). أمَّا الفارسي فذهب إلى أنَّها العاملة بنفسها، وهو مخالفٌ لما نُسب إليه،

^(٩) الكتاب ١٢/٣.

^(١٠) الكتاب ١٦/٣، والنكت في تفسير الكتاب ٦٩٨/١.

^(١١) ينظر رأيهما في الارتشاف ١٦٥٠/٤، والجنى الداين ٣٦٤، وتوضيح المقاصد ١٩٠/٤،

والجمع ٦/٢.

^(١٢) معاني القرآن ٦٣/٢.

فقال: (وَمَا يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهُ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي لَا تَضْمُرُ "إِذَنْ"، وَإِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ إِذَا كَانَتْ جَوَابًا، ...) ^(١٣)، وَرَبَّمَا قَالَ بِهِ فِي كِتَابٍ آخَرَ، أَوْ أَنَّهُ يَقُولُ بِهِمَا.

أَمَّا الرَضْيِيُّ فَقَدْ دَافَعَ عَنْ مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَرَدَّ عَلَى سَيَّبِيهِ بِقَوْلِهِ: (وَيُمْكِنُ تَوْجِيهِ هَذَا الْقَوْلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا) ثُمَّ قَالَ: (وَإِذَا جَازَ لَكَ إِضْمَارُ "أَنْ" بَعْدَ الْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَالْوَوُ، وَحَتَّى، فَهَلَّا جَازَ إِضْمَارُهَا بَعْدَ الْأَسْمِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ إِظْهَارُ "أَنْ" بَعْدَ "إِذَنْ" لَا سَبَبَاشَعَهُمْ لِلتَّلَافُظِ بِهَا بَعْدَهَا) وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا بِقَوْلِهِ: (فَلَمَّا احْتَمَلَ "إِذَنْ" الَّتِي يَلِيهَا الْمُضَارِعُ مَعْنَى الْجَزَاءِ، فَالْمُضَارِعُ بِمَعْنَى الْأَسْتِقْبَالِ، وَاحْتَمَلَ مَعْنَى مُطْلَقِ الزَّمَانِ، فَالْمُضَارِعُ بِمَعْنَى الْحَالِ، وَقَصْدُ التَّنْصِصِ عَلَى مَعْنَى الْجَزَاءِ فِي "إِذَنْ"، نَصَبَ الْمُضَارِعَ بِـ"أَنْ" الْمَقْدَرَةَ؛ لِأَنَّهَا تُخَلِّصُ الْمُضَارِعَ لِلْأَسْتِقْبَالِ،).

وَيُبرهن بِأَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ بِنَفْسِهَا بِقَوْلِهِ: (وَتَجْوِيزُ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْصُوبِهَا بِالْقِسْمِ، وَالنَّدَاءِ، وَالِدَعَاءِ، يُقَوِّى كَوْنَهَا غَيْرَ نَاصِبَةٍ بِنَفْسِهَا، كـ"أَنْ"، وَ"لَنْ"، إِذْ لَا يُفْصَلُ بَيْنَ الْحَرْفِ وَمَعْمُولِهِ بِمَا لَيْسَ مِنْ مَعْمُولِهِ) ^(١٤).

أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَيَرى أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ نَصٌّ عَلَى أَنَّ الْخَلِيلَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ مَنْصُوبٌ بِـ"أَنْ" مَضْمُورَةٌ بَعْدَ "إِذَنْ"، وَمَا رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو عُبَيْدَةَ لَا نَصَّ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ، إِذْ قَالَ: (وَمَا عَزَاهُ إِلَى الْخَلِيلِ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ "إِذَنْ" مَنْصُوبٌ بِـ"أَنْ" مَضْمُورَةٌ، إِنَّمَا مُسْتَنَدُهُ فِيهِ قَوْلُ السِّرَافِيِّ فِي أَوَّلِ شَرْحِ الْكِتَابِ: ^(١٥) "رَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَنْصَبُ شَيْءٌ

^(١٣) الإيضاح ٣٢٠، والمقتصد ١٠٥٤.

^(١٤) شرح الكافية ٢/٢٣٧، ٢٣٨.

^(١٥) شرح الكتاب للسيرافي ٨٤/١.

من الأفعال إلا بـ "أَنَّ" مظهرة أو مضمرة في: كي، ولن، وإذَنْ، وغير ذلك، وليس في هذا نصٌّ على أَنَّ انتصاب المضارع بعد "إِذَنْ" عند الخليل بـ "أَنَّ" مضمرة، لجواز أن تكون مركبةً مع "إِذْ" التي للتعليل، و"أَنَّ" محذوفاً همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد "لَنْ"، والقول به على ضعفه أقرب من القول بأنَّ "إِذَنْ" غير مركبة، وانتصاب المضارع بعدها بـ "أَنَّ" مضمرة؛ لأنه لا يستقيم إلا على أن يكون مابعد "إِذَنْ" في تأويل مبتدأ لازم حُذف خبره، أو "إِذَنْ" قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ، وأصلها "إذا" فُقطعت عن الإضافة وعُوِّض عنها التنوين، وكلاهما في غاية من التكلف، والقول بأنَّ "إِذَنْ" مركبة من "إِذْ" و"أَنَّ" أسهل منه^(١٦).

هذه آراء وأدلة القائلين بأنَّ "إِذَنْ" ليست ناصبة بنفسها، وأنَّ "أَنَّ" بعدها مقدّرة، ماعدا ابن مالك فقد دافع عن مذهب الخليل وبين وجهة نظره.

أمّا جمهور النحويين فيرون أنّها الناصبة للمضارع بنفسها، لا "أَنَّ" مضمرة بعدها، وقد انتصر المالقي لمذهب الجمهور مدّلاً على فساد المذهب الآخر بقوله: (وكان من نصب بإضمار "أَنَّ" قاسها على "حتى، وكى، ولا مهاب، ولا م الجحود"، ولا يصحُّ القياس على ذلك؛ لأنَّ حتى، وكى، ولا مهاب، ولا م الجحود إنّما تنصب بإضمار "أَنَّ"؛ لجواز دخولها على المصادر، وربما ظهرت "أَنَّ" مع بعضها في بعض المواضع على ما يُبين بعد، ولما كانت "إِذَنْ" لا يصحُّ دخولها على مصدرٍ ملفوظٍ به ولا مقدّرٍ، ولا يصحُّ إظهار "أَنَّ" بعدها في موضعٍ من المواضع، لم يجز القياس في نصب مابعداها على ما ذكر^(١٧).

(١٦) شرح التسهيل ٢٠/٤.

(١٧) رصف المباني ١٥٧.

المسألة الثالثة: شروط عمل "إِذَنْ" (١٨).

ذهب أكثر النحويين إلى أن "إِذَنْ" حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط، وبعض النحاة جعلها أربعة، وبعضهم فصل الشروط فجعلها خمسة، ومن النحاة من اشترط في نصبها المضارع ستة شروط:

الأول: أن تكون "إِذَنْ" واقعة في صدر الكلام.

أي: في أول الكلام؛ لأنها حينئذ في أشرف محالها، فإن تأخرت أُلغيت حتماً نحو: "أكرمك إِذَنْ" بلا خلاف؛ لأنَّ الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه، أمّا إذا توسطت، أي: وقعت حشواً في الكلام وذلك بأن اعتمد مابعدا على ما قبلها، مثل أن تتوسط بين الشرط وجزائه، وبين القسم وجوابه، وبين المبتدأ وخبره، وجب إلغاؤها في الصور كلّها.

فإن تقدمها كلام وتمّ دونها جاز أن تستأنف بها، وتنصب ويكون جواباً، كما لو لم يتقدمها شيء، وذلك نحو قول عبدالله بن عَمّة الضبي:

أَرْدُدْ حِمَارَكَ لَا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ (١٩)

(١٨) ينظر الأصول ١٤٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٤/١، والإيضاح ٣٢٠، والمقتصد ١٠٥٤/٢، وشرح الملحة للحريري ٣٤٢، وكشف المشكل ٥٤٠/١، وابن يعيش ١٤/٩، والملخص ١٣٨، وشرح الكافية للرضي ٢٣٧/٢، وتوضيح المقاصد ١٨٧/٤، والجنى الداني ٣٦١، وجواهر الأدب ٣٣٩، وشرح قطر الندى ٦٢، والمغني ١٦، والتصريح ٢٣٤/٢، والهمع ٦/٢، والأشباه والنظائر ١٣٥/٢.

(١٩) البيت في المفضليات ٣٨٣، وهو من شواهد الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١٠/٢، والأصول ١٤٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٤/١، والتعليقة ١٣٢/٢، وشرح أبيات سيويه

قال ابن السراج: (فهذا نصب؛ لأنّ ما قبله من الكلام قد استغنى وتمّ، ألا ترى أنّ قوله: "أرْدُدْ حمارك لا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ" كلامٌ قد تمّ، ثمّ استأنف كأنّه أجاب من قال: لا أفعلُ ذاك، فقال: "إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ" (٢٠).

الثاني: أن يكون الفعل المضارع بعدها مستقبلاً.

فإن كان حالاً فلا يُنصب، كقولك لمن يُحدّثك: "إِذَنْ أَظُنُّكَ صادقاً" فترفع؛ لأنّه حالٌ، والفعل المنصوب لا يكون إلّا مستقبلاً.

قال أبو عليّ الشلوين: (وهو إلّا تدخل إلّا على مستقبل، فإذا أدخلناها على فعل حال لم تعمل أصلاً وإن كانت متقدمة؛ لأنّه ليس في الدُّنيا ناصب يدخل على فعل حال، فوجب لها هنالك الإلغاء) (٢١).

الثالث: ألا يُفصل بين "إِذَنْ" والفعل بفواصل.

أي: أن يكون المضارع متصلاً بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها، فإن فُصلت بفواصل بطل عملها، إلّا أن تُفصل بواحدٍ من اثنين، فإن الفصل بذلك كلاً فصل، وهما: "القسم" و"لا"، وأجاز بعض النحويين الفصل بغير ماسبق ذكره، وهو ماسنوضحه بالتفصيل في موضعه.

وإلى الشروط الثلاثة التي سبق ذكرها أشار ابن مالك بقوله (٢٢):

وَنَصَّبُوا بِـ "إِذَنْ" الْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوَصَّلاً

١٠٠/٢، والصّاحي ١٩٨، والنكت ٦٩٩/١، وابن يعيش ١٦/٧، وشرح التسهيل

٢١/٤، وشرح الكافية ٢٣٨/٢، وشرح الجزولية ٤٧٨/٢، ورصف المباني ١٥٢.

(٢٠) الأصول ١٤٨/٢، وينظر التبصرة والتذكرة ٣٩٦/١.

(٢١) شرح الجزولية ٤٧٧/٢.

(٢٢) ألفية ابن مالك ٦٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٥، وتوضيح المقاصد ١٨٧/٤.

الرابع: أن تكون جواباً أو في تقدير الجواب.

قال الزمخشري: (و"إِذَنْ" جوابٌ وجزاء، يقول الرجل: "أنا آتيك"، فتقول: "إِذَنْ أَكْرَمَكَ"، فهذا الكلام قد أجبت به وصيرت إكرامك جزاءً له على إتيانه؛ وقال الزجاج: (تأويلها إن كان الأمر كما ذكرت فإني أكرمك) (٢٣). وقال السيرافي: (وإنما أردت إكراماً تُوقَّعه في المستقبل، فصارت بمنزلة "أَنْ" في وقوعها للمستقبل من الأفعال) (٢٤).

وقال ابن هشام: (والأكثر أن تكون جواباً لـ "إِنْ" أو لـ "ظاهرتين أو مقدرتين) (٢٥).

الخامس: ألا يكون الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها (٢٦).

قال الفارسي: (فإن اعتمدتَ بالفعل على شيءٍ قبلها رفعتَ، وذلك قولك: "أنا إِذَنْ أَكْرَمُكَ"، تُرفع؛ لأنَّ الفعل معتمد على الابتداء الذي هو "أنا"، وكذلك: "إِنْ تَكْرِمْنِي إِذَنْ أَكْرَمُكَ" (٢٧).

السادس: ألا تقع "إِذَنْ" بعد حرف عطف (٢٨).

فإن وقعت بعد حرف عطف كالواو أو الفاء، نحو: "وَإِذَنْ آتيك" أو "فإِذَنْ

(٢٣) المفصل ٣٢٣، وابن يعيش ١٢/٩، وانظر الأصول ١٤٨/٢، والإيضاح ٣٢٠، والمقتصد

١٠٥٤/٢، وشرح الملحة للحريزي ٣٤٢، وجواهر الأدب ٣٣٩.

(٢٤) شرح الكتاب ٨٤/١.

(٢٥) مغني اللبيب ١٥.

(٢٦) القائلون بهذا الشرط هم القائلون بالشرط الذي قبله، ينظر مصادر هامش "٢٣".

(٢٧) الإيضاح ٣٢٠.

(٢٨) اشترط هذا الشرط الحيدرة اليميني في كشف المشكل ٥٤٠/١، والأندلسي في شرح

المفصل، ينظر الأشباه والنظائر ١٣٥/٢.

آتيك"، جاز فيها الوجهان: الإلغاء، والإعمال، والإلغاء أجود وأكثر، وبه قرأ القراء.

المسألة الرابعة: معناها^(٢٩).

قال سيبويه: (وأما "إِذَنْ" فجوابٌ وجزاء)^(٣٠).

قال أبو حيان: (وتحرير معنى "إِذَنْ" صعبٌ، وقد اضطرب الناس في معناها، وقد نصَّ سيبويه على أنَّ معناها: "الجوابُ والجزاء"، واختلف النحويون في فهم كلام سيبويه)^(٣١).

نعم اختلف النحويون في فهم معناها، والذي يظهر من لفظه أنَّها حيثما توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً، وهذا ما فهمه الأستاذ أبو عليّ الشلوبين^(٣٢)، حيث حمل كلام سيبويه على ظاهره، وتكلّف في كل مكان وقعت فيه أنَّها جوابٌ وجزاء.

أما أبو عليّ الفارسيّ فإنه فهم من كلام سيبويه أنَّها قد تَرَدُّ لهما، وهو الأكثر، وقد تتمحض للجواب فقط، نحو: أن يقول لك القائل: "أجُبْكَ"، فتقول: "إِذَنْ أَظُنُّكَ صادقاً" فلا يتصور هنا الجزاء^(٣٣).

(٢٩) ينظر الكتاب ٢٣٤/٤، وابن يعيش ١٣/٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧١/٢، ١٧٠، وشرح الجزولية ٤٧٧/٢، وشرح الكافية ٢٣٦/٢، والارتشاف ١٦٥٤/٤، ورصف المباني ١٥١، والجنى الداني ٣٦٤، والمغني ١٥، والتصريح ٢٣٤/٢، والهمع ٦/٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٦٤/١.

(٣٠) الكتاب ٢٣٤/٤، وينظر الصّاحي ١٩٨.

(٣١) البحر المحيط ٤٣٤/١.

(٣٢) شرح الجزولية ٤٧٧/٢، وينظر ماورد في هامش "٢٩".

(٣٣) التكملة ٥٦٣، وينظر رصف المباني ١٥١.

قال الملقى: (والصحيح أنّها شرط في موضع، وجواب في موضع، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلاّ جواباً، وهذا هو المفهوم من كلام سيوييه، لأنّه لم ينصّ على أنّهما معاً في موضع واحد).

وقد ردّ ابن عصفور على شيخه الأستاذ أبي عليّ الشلوبين في تكلفه لمعنى "إذن"، بقوله: (ففهم الأستاذ أبو عليّ الشلوبين هذا على أنّه شرط وجواب، وأخذ الجزاء بمعنى الشرط، والجواب جوابه فحيثما جاءت قدرها بفعلي الشرط والجزاء؛ فإذا قلت لمن قال لك: "أنا أزورك"، "إذن أكرمك"، فمعناه: إن تزرتني أكرمك.

فلما أخذها هذا المأخذ اضطر إلى هذا التقدير في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْقُوا السُّبْحَانَ﴾

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْقُوا السُّبْحَانَ﴾^(٣٤)، فلما قدر: إن كنت فعلتها فأنا

ضالّ، جاءه إثبات الضلال لموسى عليه السلام؛ قال: ولم يرد إثبات الضلال لنفسه، فأثار إشكالاً على فهمه، فكان انفصاله عن هذا بأن قال: معنى قوله:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْقُوا السُّبْحَانَ﴾^(٣٥)، أي: بأنعمي، فقال له موسى عليه

السلام: إن كنت فعلتها كافراً بنعمتك فأنا من الضالين، أي: من الجاهلين بأنّ الوكزة تقضي على القبطي).

ثم قال ابن عصفور: (وكلامه معترض في هذا بين الاعتراض؛ لأنّه بنى الأمر على أن "إذن" شرط وجواب، وليس كذلك، بل إنّما هي جواب

(٣٤) سورة الشعراء، آية "٢٠".

(٣٥) سورة الشعراء، آية "١٩".

بمعنى أنها لا تقال مبتدأة، ولا بد أن يتقدمها كلام، فلا تقول أبداً: "إِذَنْ أَزورك" ابتداءً، فهي جواب وتكون جزاءً، ولا يلزم أن يكون ذلك فيها مجموعاً^(٣٦). وقد بين ابن هشام الأنصاري متى تكون "إِذَنْ" جواباً؟ بقوله: (والأكثر أن تكون جواباً لـ "إِنْ" أو "لو" ظاهرتين أو مقدرتين)^(٣٧). وخلاصة القول إن "إِذَنْ" تكون جواباً وجزاءً، فقد يجتمع فيها هذان، وقد ينفرد أحدهما، فإذا قلت لمن قال لك: "أنا أزورك"، "إِذَنْ أَكرمك"، فهذا جوابٌ وجزاءٌ، وإذا قال لك: "أحبك"، فتقول له: "إِذَنْ أَطُنُّكَ صادقاً"، فهذا جواب لاجزاء معه، فعلى هذا لا تخلو من الجواب، وتكون في بعض المواضع جزاءً.

المسألة الخامسة: حكم "إِذَنْ" إن وقعت بين شيئين متلازمين^(٣٨). اشترط النحاة في عمل "إِذَنْ" أن تكون في صدر الكلام، فإن وقعت حشواً في الكلام بأن اعتمد مابعداها على ما قبلها أهملت، قال سيويه: (واعلم أن "إِذَنْ" إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمداً عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة، كما لا تنصب "أرى" إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: "كان أرى زيداً ذاهباً"، وكما لا تعمل في قولك: "إني أرى ذاهباً"، فـ "إِذَنْ" لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل "أرى" هنا إلى أن تنصب،

(٣٦) شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، ١٧١.

(٣٧) المغني ١٥، ١٦.

(٣٨) ينظر الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١١/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٩٦/١، وابن يعيش ١٦/٧، وشرح الجزولية ٤٧٩/٢، وشرح الكافية ٢٣٨/٢، ورصف المباني ١٥٤، والارتشاف ١٦٥٢/٤، والتذكرة ٥٥٩، والجنى الداني ٣٦١، والتصريح ٢٣٤/٢، والجمع ٧/٢.

فهذا تفسير الخليل، وذلك قولك: "أنا إِذَنْ آتِيكَ"، فهي ههنا بمنزلة "أرى" حيث لا تكون إلا ملغاة، ومن ذلك أيضاً قولك: "إن تأتني إِذَنْ آتِكَ"؛ لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل "إِذَنْ" (٣٩).

وقد حدد النحاة إهمالها في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون مابعداً جواباً للشرط الذي قبل "إِذَنْ"، نحو: "إن تأتني إِذَنْ أَكْرَمُكَ"، فتجزم "أَكْرَمُكَ" لأنه جواب الشرط، ولا تأثير لـ "إِذَنْ". ومن ذلك أيضاً جعل الرضي البيت السابق: (أَرُدُّ حِمَارَكَ .. إِذَنْ يُرَدُّ ..)؛ إِذْ قال: (يجوز على مذهب الكسائي أن يكون "لا يرتع" مجزوماً بكون "لا" فيه للنهي لا أنه جواب الأمر، و "يُرَدُّ" مجزوماً لا منصوباً بكونه جواباً للنهي كما هو مذهبه في نحو قولك: "لا تكفر تدخل النار" أي: إن تكفر تدخل النار، فيكون المعنى: لا يرتع إن يرتع يُرَدُّ) (٤٠).

الثاني: أن يكون مابعداً جواباً للقسم الذي قبلها، إمّا مذكور، نحو: "والله إِذَنْ لا أفعل"، قال سيويه: (ومن ذلك أيضاً: "والله إِذَنْ لا أفعل"، من قبل أن "أفعل" معتمد على اليمين، و "إِذَنْ" لغو) (٤١). وإمّا مقدر، كقول كثير عزة:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إِذَنْ لا أقيلها (٤٢)

(٣٩) الكتاب ١٤/٣.

(٤٠) شرح الكافية ٢٣٨/٢-٢٣٩.

(٤١) الكتاب ١٤/٣.

(٤٢) في ديوانه ٣٠٥، وهو من شواهد الكتاب ١٥/٣، وابن يعيش ١٣/٩، ورصف المباني ١٥٤، وشرح أبيات سيويه ١٤٤/٢، والجمل ١٩٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٩ والمغني ١٥، والتصريح ٢٣٤/٢، والهمع ٧/٢، وشواهد المغني للسيوطي ٦٣/١، والأشموني ٢٨٨/٣.

فـ(لا أقيلها) مرفوع؛ لأنَّ "إِذَنْ" لم تتصدر لكونها جواب القسم المقدر الموطأ عليه باللام الداخلة على "أَنَّ" في أول البيت، والتقدير: والله لئنُ. الثالث: أن يكون مابعد خبراً للمبتدأ الذي قبلها، نحو: "أنا إِذَنْ أَكْرَمُكَ" قال المالقي: (وتقول في المبتدأ: "زيدٌ إِذَنْ يَكْرُمُكَ"، فـ"يَكْرُمُكَ"، مرفوع؛ لأنه خبر عن "زيد"، وكذلك حكمه في خبر مايدخل على المبتدأ والخبر، من "كان" أو "إنَّ" وشبههما، كقولك: "كان زيدٌ إِذَنْ يَكْرُمُكَ" و"إنَّ زيداً إِذَنْ يَكْرُمُكَ"، و"ظننتُ زيداً إِذَنْ يَكْرُمُكَ"؛ لأنَّ المفعول الثاني في "باب ظننتُ" حكمه أن يكون خبراً للمبتدأ في الأصل، فهو كخبر "كان" و"إنَّ" (٤٣).

وهذه الصورة موضعُ خلافٍ بين البصريين والكوفيين، فمذهب البصريين أنه لا يجوز الإعمال، وفصل الكوفيون فأجاز هشام النصب والرفع بعد المبتدأ، وأجازهما الكسائي بعد اسم "إنَّ"، وبعد اسم "كان"، ووافق الفراء في "إنَّ"، وخالفه في "كان" فأوجب الرفع، ونصَّ الفراء على وجوب الرفع بعد "ظنَّ"، قال أبو حيان: (وقياس قول الكسائي جواز الوجهين) (٤٤)، لذلك اختلف الفريقان في قول الشاعر:

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلُكَ أَوْ أَطِيرَا (٤٥)

(٤٣) رصف المباني ١٥٤.

(٤٤) الارتشاف ١٦٥٢/٤، وينظر التذكرة ٥٥٩، والجمع ٧/٢.

(٤٥) البيت بلا نسبة وهو في معاني القرآن للفراء ٣٣٨/٢، وشرح الكتاب للسيراfi ٨٦/١، وشرح الجزولية ٤٧٩/٢، وابن يعيش ١٧/٧، والمقرب ٢٦١/١، وشرح الكافية ٢٣٨/٢، وشرح التسهيل ٢١/٤، ورصف المباني ١٥٤، والارتشاف ١٦٥٣/٤، والجني الداني ٣٦٢، والمساعد ٧٦/٣، والمغني ١٦، وشرح الكافية الشافية ١٥٣٧/٣، والجمع ٧/٢، وشواهد المغني للسيوطي ٧٠/١.

فتأوله البصريون على أنه شاذ، أو إن صحت الرواية فإنه على أحد وجهين: إما أن يجعل "إِذَنْ أَهْلَكَ" جملة في موضع خبر "إِنَّ"، وإما أن يكون خبر "إِنِّي" محذوفاً، أي: إِنِّي لَأَسْتَطِيعُ، أو لا أقدر عليه، أو إِنِّي أَذِلُّ، ثم استأنف بـ "إِذَنْ" فنصب الفعل بعد تمام الأول بخبره؛ أمّا الكوفيون فبنوا على هذا البيت مسائلهم.

قال رضي الدين في نهاية هذه المواضع الثلاثة التي تقع فيها "إِذَنْ" حشواً: (ولا يقع المضارع بعد "إِذَنْ" في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها بالاستقراء، بل تقع متوسطة في غير هذه المواضع، نحو: "يقتلُ إِذَنْ زَيْدٌ عَمْرًا"، و"لبسَ الرجلُ إِذَنْ زَيْدًا" ونحوه) (٤٦).

المسألة السادسة: حكم "إِذَنْ" إذا فصل بينها والفعل بفواصل (٤٧). ذهب النحاة إلى أنه لا يجوز الفصل بين "إِذَنْ" ومنصوبها؛ لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها، إلا أنهم اغتفروا الفصل بالقسم، نحو: "إِذَنْ وَاللَّهِ أَجِيئُكَ"، ومنه قول حسان بن ثابت:

إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ (٤٨)

(٤٦) شرح الكافية ٢/٢٣٩.

(٤٧) ينظر شرح التسهيل ٤/٢٢، وشرح الكافية ٢/٢٣٧، والمقرب ١/٢٦٢، ورصف المباني ١٥٣، والارتشاف ٤/١٦٥٣، والتذكرة ٥٥٩، والجنى الداني ٣٦٢، والمغني ١٦، والمساعد ٣/٧٤، والتصريح ٢/٢٣٥، واللمع ٢/٦، والملخص ١٣٨.

(٤٨) في ديوانه ٣٧١، وهو من شواهد الارتشاف ٤/١٦٥٣، وشرح شذور الذهب ٢٩١، وشرح قطر الندى ٦٢، وشواهد المغني للسيوطي ٢/٩٧٠، والتصريح ٢/٢٣٥، والأشموقي ٣/٢٨٩.

أو الفصل بـ "لا" النافية، نحو: "إِذَنْ لَا أَكْرَمَكَ"، ومنه قراءة عبدالله بن مسعود: {فَإِذَا لَا يُؤْتُوا النَّاسَ نَقِيرًا} (٤٩).

وما عدا ذلك اختلف النحاة فيه، فأجاز ابن بابشاذ (٥٠) الفصل بالدعاء، والتداء، ووافقه الرضي (٥١)، نحو: "إِذَنْ - يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ - يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ"، ونحو: "إِذَنْ - يَازِيدُ - أَحْسَنَ إِلَيْكَ"، ووافقهما ابن أبي الربيع القرشي في التداء فقط (٥٢).

وأجاز بعض النحويين منهم ابن عصفور (٥٣)، والمالقي (٥٤)، والأبدي (٥٥) الفصل بالظرف، أو المجرور، نحو: "إِذَنْ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ - أَكْرَمَكَ"، ونحو: "إِذَنْ - فِي الدَّارِ - آتَيْكَ".

وأجاز الكسائي، والفراء، وهشام، الفصل بين "إِذَنْ" والفعل بمعمول الفعل، نحو: "إِذَنْ زَيْدًا أَكْرَمُ"، و"إِذَنْ فِيكَ أَرْغَبُ"، ففي الفعل حينئذٍ وجهان: الرفع واختاره الفراء وهشام، والنصب واختاره الكسائي (٥٦).

وجمهور النحويين لا يرون في هذا ونحوه إلا الرفع لوجود الفصل، واغفروا

(٤٩) سورة النساء آية (٥٣)، وانظر مختصر شواذ القرآن ٢٩.

(٥٠) ينظر الارتشاف ١٦٥٣/٤، والجنى الداني ٣٦٢.

(٥١) شرح الكافية ٢٣٧/٢.

(٥٢) الملخص ١٣٨.

(٥٣) المقرب ٢٦٢/١.

(٥٤) رصف المباني ١٥٣.

(٥٥) ينظر الارتشاف ١٦٥٣/٤، والمساعد ٧٤/٣.

(٥٦) ينظر الارتشاف ١٦٥٤/٤، والجنى الداني ٣٦٣، والمغني ١٦، والتصريح ٢٣٥/٢، والجمع ٧/٢.

الفصل بالقسم، وبـ"لا" النافية كما سبق ذكره.

تنبيه: قال أبو حيان: (لو قدمت معمول الفعل على "إِذَنْ" نحو: "زيداً إِذَنْ أَكْرَمٌ" جاز ذلك عند الكسائي والفراء، إلا أن الفراء يُبطل عملها، والكسائي يجز الإبطال والإعمال، ولا نص عند البصريين أحفظه في ذلك، والذي تقتضيه قواعدهم المنع) (٥٧).

المسألة السابعة: حكم "إِذَنْ" الواقعة بين حرف العطف والفعل المستقبل (٥٨) اعلم أن "إِذَنْ" إن وقعت بين حرف العطف والفعل المستقبل، كنت فيها بالخيار، إن شئت أعملتها، وإن شئت ألغيتها، وهو الأكثر والأجود، وفي المسألة صورتان:

الأولى: نحو قولك: "فَإِذَنْ أَحْسَنُ إِلَيْكَ" جواباً لمن قال: "أزورك"، جاز فيها الوجهان، قال سيويه: (واعلم أن "إِذَنْ" إذا كانت بين "الفاء" والواو" وبين الفعل، فإِنَّك فيها بالخيار، إن شئت أعملتها ...، وإن شئت ألغيت "إِذَنْ" ...، فأما الاستعمال فقولك: "فَإِذَنْ آتِيكَ، وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ" ...، وأما الإلغاء فقولك: "فَإِذَنْ لَا أَجِيئُكَ" (٥٩).

فالإلغاء بالرفع على اعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط

(٥٧) الارتشاف ١٦٥٤/٤.

(٥٨) ينظر الكتاب ١٣/٣، والمقتضب ١١/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/١، والكشاف ٣٧١/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٩٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٤/٢، وابن يعيش ١٦/٧، وشرح التسهيل ٢١/٤، وشرح الكافية ٢٣٧/٢، ٢٣٩، وشرح الجزولية ٤٨٠/٢، وجواهر الأدب ٣٤٠، ورصف المباني ١٥٥، والارتشاف ١٦٥١/٤، والتصريح ٢٣٥/٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٥٥/١، ٥٦.

(٥٩) الكتاب ١٣/٣.

حرف العطف الكلام بعضه ببعض، فصارت "إِذَنْ" بذلك متوسطة.
والإعمال وهو نصب الفعل باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة،
والفعل فيها بعد "إِذَنْ" غير معتمد على ما قبلها، وعلى هذا الوجه خرّج
النحاة القراءة الشاذة في قوله: {فَإِذَا لَا يُؤْتُوا النَّاسَ نَقِيرًا} ^(٦٠)، وقوله: {وَإِذَا
لَا تَلْبِسُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا} ^(٦١).

وإلى هذه الصورة أشار ابن مالك بقوله:

... وَأَنْصَبُ وَأَرْفَعُ إِذَا "إِذَنْ" مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا ^(٦٢)

الصورة الثانية: وقوعها مع حرف العطف بعد جواب الشرط، نحو
قولك: "إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ" جاز فيها ثلاثة أوجه، قال المبرد:
(واعلم أنّها إذا وقعت بعد واو أوفاء، صَلَحَ الإعمال فيها والإلغاء، لِمَا
أذكره لك، وذلك قولك: "إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ"، إِنْ شئت رفعت،
وَإِنْ شئت نصبت، وَإِنْ شئت جزمت؛ أمّا الجزم فعلى العطف على "آتكَ"
والغاء "إِذَنْ"؛ والنصب على إعمال "إِذَنْ"؛ والرفع على قولك: "وَأَنَا
أُكْرِمُكَ"، ثُمَّ أُدْخِلْتُ "إِذَنْ" بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئاً) ^(٦٣).

(٦٠) سورة النساء آية "٥٣"، وهي قراءة ابن مسعود، ينظر مختصر شواذ القرآن ٢٩، ومعاني
القرآن للقرءاء ٢٧٣/١، والكشاف ٢٧٤/١، والبحر المحيط ٢٧٣/٣.

(٦١) سورة الإسراء آية (٧٦) وهي قراءة أبي بن كعب، كما نُسبت لابن مسعود، ينظر: مختصر
شواذ القرآن ٢٧، ٧٧، والكشاف ٣٧١/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٦٢/٥، والبحر
المحيط ٦٦/٦.

(٦٢) ألفية ابن مالك ٦٠.

(٦٣) المقتضب ١١/٢.

المسألة الثامنة: حكم إلغاء عمل "إِذَنْ" مع استيفاء شروط العمل^(٦٤). المشهور من لسان العرب إذا وجدت الشروط المذكورة سابقاً أن تنصب "إِذَنْ" الفعل بعدها، إلا أن بعض العرب يُلغى "إِذَنْ" مع استيفاء الشروط. قال سيبويه: (وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: "إِذَنْ أَفْعُلْ ذلك" في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذَا، ولم يكن ليروي إلا ماسمع، جعلوها بمنزلة "هَلْ وَبَلْ")^(٦٥). وبناءً على ما حكاه سيبويه، اختلف النحويون في إلغاء عملها مع استيفاء الشروط: فذهب البصريون إلى إثبات إلغاء عملها رجوعاً إلى نقل عيسى، ووافقهم ثعلب، وخالفهم سائر الكوفيين فلم يُجز أحدُ الرفع بعدها^(٦٦). وذهب ابن يعيش إلى أنه يجب إعمالها لا غير إن دخلت في الفعل في ابتداء الجواب، و - أيضاً - ذهب إليه ابن عصفور، فقال: (وإن وقعت صدراً فالإعمال ليس إلا، وقد حُكي إلغاؤها، وذلك قليل جداً)^(٦٧). وذهب ابن مالك إلى أنها تنصب الفعل غالباً، وذلك بناءً على ما رواه عيسى ابن عمر^(٦٨).

(٦٤) ينظر الكتاب ١٦/٣، وابن يعيش ١٦/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/٢، وشرح التسهيل ٢١/٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٧١، والارتشاف ١٦٥١/٤، والتذكرة ٥٥٩، والجنى الداني ٣٦٣، والمساعد ٧٢/٣، ورصف المباني ١٥٣، والتصريح ٢٣٥/٢، والجمع ٧/٢.

(٦٥) الكتاب ١٦/٣.

(٦٦) الارتشاف ١٦٥١/٤، والجمع ٧/٢.

(٦٧) ينظر ابن يعيش ١٦/٧، وكذا شرح الجمل ١٧٢/٢.

(٦٨) شرح التسهيل ١٩/٤، ٢١.

أمّا ابن الناظم فذهب إلى أنّ إلغاء عملها هو القياس؛ لأنّها غير مختصة، فقال: (وإنّما أعملها الأكثرون حملاً على "ظنّ"؛ لأنّها مثلها في جواز تقديمها على الجملة، وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيهما، كما حُمِلت "ما" على "ليس"؛ لأنّها مثلها في نفي الحال) (٦٩).

وذهب بعض النحاة إلى أنّ مارواه عيسى لغةً نادرةً (٧٠)، وذهب المالقيّ إلى أنّ ذلك شاذٌّ لا يُعتبر (٧١).

المسألة التاسعة: حكم "إِذَنْ" إذا وقع بعدها الماضي مصحوباً باللام (٧٢). ذهب النحويون إلى أنّه إذا أتى بعد "إِذَنْ" الماضي مصحوباً باللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَتَى الْكَلْبَ﴾ (٧٣) فالظاهر أنّ الفعل جوابٌ قسمٍ

مقدّر قبل "إِذَنْ"، فلذلك دخلت اللام على الماضي. قال الفراء: (وإذا رأيت في جواب "إِذَنْ" اللام فقد أضمرت لها "لئن" أو "بمينا"، أو "لو"، من ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَمَّا أَتَى الْكَلْبَ﴾ (٧٤).

(٦٩) شرح الألفية لابن الناظم ٦٧١، وينظر التصريح ٢٣٥/٢.

(٧٠) ينظر الارتشاف ١٦٥١/٤، والجنى الداني ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ١٩٠/٤، والمساعد ٧٢/٣.

(٧١) رصف المباني ١٥٣.

(٧٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٤/١، وشرح التسهيل ١٩/٤، وشرح الكافية ٢٣٦/٢، والارتشاف ١٦٥٥/٤، والجنى الداني ٣٦٥، والبرهان ١٨٧/٤، ١٨٨، والإتقان ٤٠٥/١، ودراسات لأسلوب القرآن ٦٢/١.

(٧٣) سورة الإسراء آية "٧٥".

وَاللَّهُ أَكْبَرُ» (٧٤)، والمعنى - والله

أعلم - : لو كان معه فيهما إلهٌ لذهب كلُّ إلهٍ بما خلق، ومثله: قال تعالى :

وَمَا يَدْرِي أَتَرْجُو أَهْلَ الْبُيُوتِ أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْغِيَابُ مِنْ دُونِ اللَّهِ الَّذِينَ يَرْتَابُونَ عَنْ عِلْمِ اللَّهِ أَمْ لَهُمْ خِزْيَانٌ خْفِيفٌ

وَمَعْنَاهُ: (٧٥)» ٣/٤ وَأَمْ لَهُمْ خِزْيَانٌ خْفِيفٌ

لو فعلت لا تخذوك، وكذلك قوله: ١/٤ «ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ يَمْلِكُ أَنْ يُبَدِّلَ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِأَعْيُنِنَا دُونِ اللَّهِ خِزْيَانٌ خْفِيفٌ

وَمَعْنَاهُ: لو ركنت لأذقناك إذا» (٧٦).

فلنحظ أنَّ الفراء يرى أنَّ اللام جواب قسم مقدر، أو جواب "لو" مقدرة. أما رضي الدين الاسترابادي فلا يرى أنَّ "اللام" واقعةٌ في جوابٍ لقسم مقدر، إذ قال: (وإذا كان للشرط جاز أن يكون للشرط في الماضي، نحو: "لو جئتني إذن لأكرمك"، وفي المستقبل نحو: "إذن أكرمك" بنصب الفعل، وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز إجراؤه مجرى "لو" في إدخال "اللام" في جوابه، كقوله تعالى: وَمَنْ يَمْلِكُ أَنْ يُبَدِّلَ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِأَعْيُنِنَا دُونِ اللَّهِ خِزْيَانٌ خْفِيفٌ

أي: لو ركنت إليهم شيئاً قليلاً لأذقناك، وليس "اللام" جواب القسم المقدر كما قال بعضهم، وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء

(٧٤) سورة المؤمنون آية "٩١".

(٧٥) سورة الإسراء آية "٧٣".

(٧٦) معاني القرآن للفراء ٢٧٤/١.

في جزائها كما في جزاء "إن" (٧٧).

وحكى الزركشي عن بعض المتأخرين أن "إِذَنْ" التي يقع بعدها الماضي مصحوباً باللام، مركبة من "إذا" التي هي ظرف زمان ماضٍ، ومن جملة بعدها تحقيقاً أو تقديرًا، لكنها حُذفت تخفيفاً وأُبدل منها التنوين، وليست هذه الناصبة للمضارع؛ لأن تلك تختص به ولذا عملت فيه، ولا يعمل إلا ما يختص، وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي، ثم استشهد بالآيات السابقة (٧٨).

المسألة العاشرة: إعراب الفعل المنصوب بعد "إِذَنْ".

هذه المسألة تناوها رضي الدين بقوله: (ثم اعلم أن الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ، خبره محذوف وجوباً، فمعنى "إِذَنْ أَكْرَمَكَ": إِذَنْ إِكْرَامُكَ حاصل، أو واجب، وإنما وجب حذف خبر المبتدأ؛ لأن الفعل لما التزم فيه حذف "أَنْ" التي بسببها قهياً أن يصلح للابتدائية، لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور، فلو أبرز الخبر لكان كآته أخبر عن الفعل) (٧٩).

المسألة الحادية عشرة: تشبيه "إِذَنْ" في عوامل الأفعال بـ "ظَنَّ" في عوامل الأسماء (٨٠).

شبه النحاة "إِذَنْ" في عوامل الأفعال بـ "ظننت" في عوامل الأسماء في

(٧٧) شرح الكافية ٢/٢٣٦.

(٧٨) ينظر البرهان ٤/١٨٧، والإتقان ١/٤٠٥.

(٧٩) شرح الكافية ٢/٢٣٨.

(٨٠) ينظر الكتاب ١٢/٣، ١٣، ١٤، والمقتضب ٢/١٠، والأصول ٢/١٤٨، ١٤٩، وشرح

الكتاب للسيرافي ١/٨٥، وابن يعيش ٧/١٧، وشرح الجزولية ٢/٤٧٦، ٤٧٧، ورصف

المباني ١٥٤، ١٥٥، وجواهر الأدب ٣٣٩.

الابتداء، والتوسط، والتأخير؛ لأنّ كلاّ منهما يعمل ويُلقى، فإذا تقدما عملاً، وإذا تأخرا أو توسطتا لم تعمل "إِذَنْ" في حالة التأخر، أو إذا توسطت بين كلامين أحدهما محتاج إلى الآخر لم يجز أن تعمل؛ لأنّها حرف والحروف أضعف في العمل من الأفعال.

أمّا أفعال الشك واليقين "ظنّ وأخواتها" إذا توسطت أو تأخرت فيجوز فيها الإعمال والإلغاء، ولم تقو "إِذَنْ" قوتها؛ لأنّ المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به، فحطت عنها بأن ألغيت ليس إلّا.

قال سيبويه^(٨١): (اعلم أنّ "إِذَنْ" إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة، عملت في الفعل عمل "أرى" في الاسم إذا كانت مبتدأة). وقال: (ولا تفصل بين شيءٍ مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى "إِذَنْ"؛ لأنّ "إِذَنْ" أشبهت "أرى"، فهي في الأفعال بمنزلة "أرى" في الأسماء، وهي تُلغى وتُقدّم وتؤخّر).

وقال: (واعلم أنّ "إِذَنْ" إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار، إن شئت أعملتها كإعمالك "أرى وحسبت"، إذا كانت واحدةً منهما بين اسمين، ... وإن شئت ألغيت "إِذَنْ" كإلغائك "حسبت"). وقال: (واعلم أنّ "إِذَنْ" إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعل معتمداً عليه، فإنّها مُلغاةٌ لا تنصب البتة، كما لا تنصب "أرى" إذا كانت بين الفعل والاسم).

وقال المبرد: (اعلم أنّ "إِذَنْ" في عوامل الأفعال كـ "ظننت" في عوامل الأسماء؛ لأنّها تعمل وتُلغى كـ "ظننت"، ألا ترى أنّك تقول: "ظننت زيداً قائماً" و"زيدٌ ظننت قائماً"، إذا أردت زيداً قائماً في ظني، وكذلك "إِذَنْ" إذا اعتمد الكلام عليها نُصب بها، وإن كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عاملٌ ألغيت، ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع كما تعمل "ظننت"، إذا

(٨١) الكتاب ٣/ ١٢، ١٣، ١٤.

قلت: "زيداً ظننت قائماً"؛ لأنّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير،
لأنّها لا تتصرّف (٨٢).

المسألة الثانية عشرة: الوقف على "إِذَنْ" (٨٣).

اختلف النحويون في الوقف على "إِذَنْ": فذهب الجمهور - وهو الصحيح - وعليه إجماع القراء، أنّ "إِذَنْ" يُوقف عليها بالألف المبدلة من النون، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب.

وذهب المازني إلى أنّه يُوقف عليها بالنون؛ لأنّها حرف، كـ "أَنْ"، ولم يُجزر الوقف عليها بالألف، لئلا تلتبس بـ "إِذَا". وذهب المبرد إلى جواز الوجهين. قال السيوطي: (الجمهور أنّ "إِذَنْ" يُوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وعليه إجماع القراء، وجوز قومٌ منهم المبرد والمازني في غير القرآن الوقوف عليها بالنون كـ "لَنْ" و"أَنْ") (٨٤).

المسألة الثالثة عشرة: كتابتها (٨٥).

قال ابن هشام: (وينبغي على الخلاف في الوقف عليها خلافٌ في كتابتها) (٨٦).

(٨٢) المقتضب ١٠/٢.

(٨٣) ينظر شرح الأبيات المشكّلة ٨٣، والتكملة ٥٦٣، ونتائج الفكر ١٣٤، وشرح الملوكي في التصريف ٢٣٧، وشرح الكافية ٢٣٨/٢، والارتشاف ٨٠١/٢، والجنى الداني ٣٦٥، وجواهر الأدب ٣٣٩، والمغني ١٦، والإتقان ٤٠٦/١، والأشباه والنظائر ٢٠١/٢.

(٨٤) الإتقان ٤٠٦/١.

(٨٥) ينظر شرح الكافية ٢٣٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، والجنى الداني ٣٦٦، ورصف المباني ١٥٥، ١٥٦، والمغني ١٦، والجامع لأحكام القرآن ١٦٢/٥، والكواكب الدرية ٤٦٧، والنحو الوافي ٣١٢/٤.

(٨٦) المغني ١٦.

لذلك اختلف النحويون في كتابتها على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب الجمهور إلى أنها تُكتب بالألف، وكذلك رُسمت في المصحف، ونُسب هذا القول إلى المازني، قال المرادي: (وفيه نظر؛ لأنه إذا كان يرى الوقف عليها بالنون كما نُقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف) ^(٨٧).

قال المالقي: (وعلة من كتبها بالألف في الحالتين - أي من الوصل والوقف - شَبَّهُها بالأسماء المنقوصة، لكونها على ثلاثة أحرف بها، فصارت كالتنوين في مثل "دَمًا ويدًا" في حال النصب) ^(٨٨).

الثاني: ذهب المازني والمبرد وأكثر النحويين إلى أنها تكتب بالنون، وقد روي عن المبرد أنه قال: (أشتهي أن أكوي يدَ مَنْ يكتب "إِذَنْ" بالألف، إنَّها مثلُ "لَنْ وَأَنْ"، ولا يدخل التنوين في الحروف) ^(٨٩).

قال المالقي: (فعلة من كتبها بالنون في الحالتين - من الوصل والوقف - أنها حرف، ونونها أصلية، فهي كـ "أَنْ، وَعَنْ، وَلَنْ") ^(٩٠).

الثالث: ذهب الفراء إلى التفصيل، وهو أنها إن كانت مُلغاة كُتبت بالألف؛ لأنها قد ضُعُفت، وإن كانت عاملة كُتبت بالنون؛ لأنها قد قويت. وقد نُسب له رضي الدين وابن هشام الأنصاري عكس ما ذكر ^(٩١).

^(٨٧) الجنى الداني ٣٦٦.

^(٨٨) رصف المباني ١٥٦.

^(٨٩) ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٦٢/٥، والجنى الداني ٣٦٦.

^(٩٠) رصف المباني ١٥٥.

^(٩١) ينظر تفصيل الرأيين في شرح الحمل لابن عصفور ١٧٠/٢، وشرح الكافية ٢٣٨/٢،

ورصف المباني ١٥٥، والجنى الداني ٣٦٦، والمغني ١٦.

قال المالقي: (وعلة من فرق بين كونها عاملة فتكتب بالنون تشبيهاً بـ"عن" و"أن"، وكونها غير عاملة فتكتب بالألف تشبيهاً بالأسماء المذكورة كـ"دماً" و"يداً")^(٩٢). ورجح ابن عصفور كتابتها بالنون، فقال: (والصحيح أنها تكتب بالنون لأمرين:

أحدهما: أن كل نون يوقف عليها بالألف تُكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يُكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير، فينبغي أن تُكتب على صورتها بالنون.

وأيضاً: فإنها ينبغي أن تُكتب بالنون فرقاً بينها وبين "إذا")^(٩٣).

أما المالقي فقد بين وجهة نظره في كتابتها بالنون تارة، وبالألف تارة، بقوله: (والذي عندي فيها: الاختيار أن ينظر: فإن وصلت في الكلام كُتبت بالنون، عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف؛ لأن ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها، وإذا وُقف عليها كُتبت بالألف؛ لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها، وأن النون فيها كالتنوين، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً)^(٩٤).

والله الموفق للصواب، وإليه المرجع والمآب، والله أسأل - سبحانه وتعالى - أن يجعلنا ممن إذا دُعِيَ أجاب، وإذا كتب أو تحدث أصاب، وأن يرزقنا فهم الحكمة وفصل الخطاب، وأن يصلي على سيدنا وقدوتنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله والأصحاب، وتابعيهم إلى يوم المآب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، آمين.

(٩٢) رصف المباني ١٥٦.

(٩٣) شرح الحمل ١٧٠/٢.

(٩٤) رصف المباني ١٥٦.

الخاتمة

الحمد لله على آلائه التي لا تُحصى، ومنها إنعامه عليّ بإتمام هذا البحث، وفي ختامه يُمكنني أن أقدم خلاصة موجزة لأهمّ النتائج التي توصلت إليها، فأقول:

أولاً: الرَّاجِح - وهو مذهب الجمهور - أن (إِذَنْ) حرفٌ، لا اسم ظرف لحقها التنوين عوضاً من الجملة المحذوفة، وهو مذهب إليه بعض الكوفيين، ورجّحه رضي الدين الاسترأبادي.

ثانياً: الرَّاجِح - وهو مذهب الجمهور - أنّها بسيطة، لا حرف مركب من (إِذْ وَأَنْ)، وهو مذهب الخليل، وبعض الكوفيين، ورجّحه ابن مالك؛ ولاهي حرف مركب من (إذا وَأَنْ)، وهو مذهب الرُّندي، وقد ردّ المالقي على الزاعمين بتركيبها.

ثالثاً: الرَّاجِح - وهو مذهب سيويه والجمهور - أنّها تنصب المضارع بنفسها، وذهب الخليل إلى أنّ الفعل يُنصب بـ"أَنْ" مضمرة بعد "إِذَنْ"، وتابعه الزجاج والفارسي، وانتصر له رضي الدين الاسترأبادي، وأنكر ابن مالك نسبة هذا الرأي للخليل.

رابعاً: "إِذَنْ" تنصب المضارع بشروط ستة: إذا كانت مبتدأة، وجواباً، والفعل مستقبلاً، ولم يفصل بينها والفعل بفاصل، والفعل بعدها لم يكن معتمداً على ما قبلها، وألاً تقع بعد عاطفٍ.

خامساً: ذهب سيويه إلى أنّ معناها: الجواب والجزاء، واختلف النحويون في فهم كلامه، ففهم الشلوين أنّها لهما معاً حيثما وجدت، وقد ردّ ابن عصفور على شيخه، ويّين أنّ كلامه معترضٌ بيّن الاعتراض.

أما الفارسيّ ففهم أنّها تردُّ لهما، وقد تتمحض للجواب فقط، وهو
الراجع.

سادساً: "إِذَنْ" إن وقعت بين شيئين متلازمين أهملت، كوقوعها بين الشرط
أو القسم وجوابهما، أو بين المبتدأ والخبر أو مافي حكمهما، والصورة
الأخيرة اختلف الفريقان فيها بين الإعمال والإهمال.

سابعاً: لا يجوز الفصل بين "إِذَنْ" ومنصوبها، واغتفر الفصل بالقسم، أو
بـ"لا" النافية، وماعدا ذلك اختلف فيه النحاة، كالفصل بالدعاء، أو
النداء، أو الظرف، أو الجورور، أو معمول الفعل، فجمهور النحويين
يوجبون رفع الفعل؛ لوجود الفصل.

ثامناً: "إِذَنْ" إن وقعت بين حرف العطف والفعل المستقبل، فأنت بالخيار، إن
شئت أعملتها، وإن شئت ألغيتها، وهو الأكثر والأجود.

تاسعاً: حكى سيبويه أنّ ناساً من العرب يُلغون عمل "إِذَنْ" مع استيفاء
الشروط، فأثبت لها معظم النحاة جواز الإلغاء، وخالفهم آخرون
فأوجبوا إعمالها، وحكموا على اللغة بأنّها نادرة، أو شاذّة لا يُعتدُّ بها.

عاشرأ: إذا أتى بعد "إِذَنْ" الفعل الماضي مصحوباً باللام، فالظاهر أنّ الفعل
جوابٌ قسمٍ مقدرٍ، أو جواب "لو" مقدرة قبل "إِذَنْ"، وهو مذهب
الفراء. أما الرضيّ فيرى أنّها جواب "لو" مقدرة فقط.

حادي عشر: ذهب الرضيّ إلى أنّ الفعل المنصوب بعد "إِذَنْ" يُقدّر
بالمصدر، ويُعرب مبتدأ، خبره محذوف وجوباً.

ثاني عشر: شبه النحاة "إِذَنْ" في عوامل الأفعال بـ "ظَنَنْتَ" في عوامل الأسماء، في الابتداء، والتوسط، والتأخير؛ لأنَّ كلاً منهما يعمل ويُلغى، فإذا تقدما عملاً، وإذا تأخرا أو توسطا ففي المسألة تفصيل.

ثالث عشر: الرَّاجح - وهو مذهب الجمهور وعليه إجماع القراء - أنَّ "إِذَنْ" يوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وذهب المازني والمبرد إلى أنه يوقف عليها بالنون في غير القرآن.

رابع عشر: ذهب الجمهور إلى أنها تكتب بالألف، وكذلك رُسمت في المصحف، وذهب المازني والمبرد وأكثر النحويين، ورجَّحه ابن عصفور، إلى أنها تكتب بالنون، وقال القراء: إن كانت ملغاة كُتبت بالألف؛ لأنها قد ضعفت، وإن كانت عاملة كُتبت بالنون؛ لأنها قد قويت، ونسب له الرضي وابن هشام العكس.

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا ونبيِّنا محمد وعلى أزواجه، وذريته، وصحبه أجمعين، وسلِّم تسليماً كثيراً.

فهرس المصادر والمراجع

- ١ - الإلتقان في علوم القرآن للسيوطي، تقديم محمد شريف سكر، ومراجعة مصطفى القصاص، ط١، ١٤٠٧هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
- ٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق ودراسة رجب عثمان محمد، ط١، ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٣ - الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، مراجعة فايز ترحيني، ط١، ١٤٠٤هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٤ - الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط١، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٥ - ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ١٤١٠هـ، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة.
- ٦ - الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، ١٤٠٨هـ، دار العلوم.
- ٧ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د. موسى العليبي، مطبعة العاني، بغداد.
- ٨ - البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي، ط٢، ١٣٩٨هـ، دار الفكر، بيروت.
- ٩ - البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت.
- ١٠ - التبصرة والتذكرة لأبي محمد الصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، ط١، ١٤٠٢هـ، دار الفكر، دمشق.
- ١١ - تذكرة النحاة لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، ط١، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- ١٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل
بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ.
- ١٣- التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى، دار الفكر، دمشق.
- ١٤- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق د. عوض
القوزي، ط١، ١٤١٢هـ، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ١٥- التكملة لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق د. كاظم المرجان، ١٤٠١هـ، دار
الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- ١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراديّ، تحقيق
د. عبدالرحمن علي سليمان، ط١، ١٣٩٦هـ، مكتبة الكليات
الأزهرية، القاهرة.
- ١٧- الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ، ط١، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية،
بيروت.
- ١٨- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجيّ، تحقيق د. علي توفيق الحمد،
ط١، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٩- الجنى الداني في حروف المعاني للمراديّ، تحقيق د. فخري الدين قباوة
ومحمد نديم، ط١، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٠- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربليّ، صنعة د.
إميل بديع يعقوب، ط١، ١٤١٢هـ، دار النفائس، بيروت.
- ٢١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم تأليف محمد عبدالحالقي عزيمة، دار
الحديث، القاهرة.
- ٢٢- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. سيد حنفي حسنين، دار المعارف،
القاهرة.

- ٢٣- ديوان كثير عزة، تحقيق إحسان عباس، ط ١، ١٩٧١م، دار الثقافة، بيروت.
- ٢٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، ط ٢، ١٤٠٥هـ، دار القلم، دمشق.
- ٢٥- شرح أبيات سيويه لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، ١٩٧٩م، دار المأمون للتراث، دمشق.
- ٢٦- شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي الفارسي، المسمى (إيضاح الشعر)، تحقيق د. حسن هندراوي، ط ١، ١٤٠٧هـ، دار القلم، دمشق.
- ٢٧- شرح الأثموني على ألفية ابن مالك، مطبعة الحلبي، القاهرة.
- ٢٨- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجليل، بيروت.
- ٢٩- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط ١، ١٤١٠هـ، هجر للطباعة والنشر.
- ٣٠- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح.
- ٣١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- ٣٢- شرح شواهد المغني للسيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ٣٣- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ١٤١١هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
- ٣٤- شرح الكافية لرضي الدين الاسترابادي، ط ٣، ١٤٠٢هـ دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك الأندلسي، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث.

- ٣٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبدالنواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبدالدايم، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٨٦م.
- ٣٧- شرح المفصل لابن يعيش التّحوي، عالم الكتب، بيروت.
- ٣٨- شرح المقدمة الجزوليّة الكبير لأبي عليّ الشلوين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، ط ١، ١٤١٣هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- ٣٩- شرح ملحّة الإعراب لأبي محمد القاسم الحريري، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ط ٢، ١٤١٢هـ، مكتبة دار التراث، المدينة.
- ٤٠- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط ١، ١٣٩٣هـ، المكتبة العربية، حلب.
- ٤١- الصّاحي لأبي الحسين ابن فارس، تحقيق السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
- ٤٢- فهارس كتاب سيبويه صنع محمد عبدالحالق عضيمة، ط ١، ١٣٩٥هـ، دار الحديث، القاهرة.
- ٤٣- فهارس معاني القرآن للفراء، إعداد د. فائزة المؤيد، ط ١، ١٤١٤هـ، الخبر.
- ٤٤- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، ط ٢، ١٤٠٣هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٤٥- الكشف لأبي القاسم الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.
- ٤٦- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني، تحقيق د. هادي عطية مطر، ط ١، ١٤٠٤هـ، مطبعة الإرشاد، بغداد.
- ٤٧- الكواكب الدريّة على متممة الآجروميّة لمحمد بن محمد الرّعيني، الشهير بالخطاب، ط ١، ١٤١٠هـ، دار الكتب، بيروت.

- ٤٨ - مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.
- ٤٩ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، ١٤٠٠هـ، دار الفكر، دمشق.
- ٥٠ - معاني القرآن للفراء، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
- ٥١ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلي، ط١، عالم الكتب، بيروت.
- ٥٢ - المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد إميل بديع يعقوب، ط١، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٣ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، ١٤٠٨هـ، دار الحديث، القاهرة.
- ٥٤ - مغني اللبيب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط١، ١٣٩٩هـ، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور.
- ٥٥ - المفصل لأبي القاسم الزمخشري، ط٢، دار الجيل، بيروت.
- ٥٦ - المفضليات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط٧، دار المعارف، القاهرة.
- ٥٧ - المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرحاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م، العراق.
- ٥٨ - المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ط٢، ١٣٩٩هـ، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.
- ٥٩ - المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ، مطبعة العاني، بغداد.

- ٦٠ - الملخص لابن أبي الربيع القرشيّ، تحقيق د. علي بن سلطان الحكي، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٦١ - نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السُّهيليّ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٦٢ - النحو الوافي، تأليف عباس حسن، ط ٨، دار المعارف، القاهرة.
- ٦٣ - النكت في تفسير كتاب سيويه، للأعلم الشنتمريّ، تحقيق زهير عبدالحسن سلطان، ط ١، ١٤٠٧هـ، الكويت.
- ٦٤ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطيّ عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، ط ١، ١٣٢٧، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

فهرس الموضوعات

٢	المقدمة
٥	المسألة الأولى: أصل "إِذَنْ".
٥	الخلاف في أصلها، أهى حرف أم اسم؟
٥	رأى رضى الدين الاسترابادى
٦	الخلاف فى بساطتها وتركبها
٦	الخليل والكوفيون يرون أنّها مركبة من "إِذْ وَأَنْ"
٦	دفاع ابن مالك عن الخليل
٧	الرّندى يرى أنّها مركبة من "إذا وَأَنْ"
٧	المالقيّ يردّ على الزاعمين بأنّها مركبة من وجهين
٧	المسألة الثانية: عملها
٧	الخلاف فى عملها، أهى الناصبة أم (أَنْ) مضمرة بعدها؟
٧	سيبويه وجمهور النحويين يرون أنّها الناصبة بنفسها
٨	الخليل والزجاج يرون (أَنْ) مضمرة بعدها
٩	انتصار الرضى لرأى الخليل
٩	ابن مالك ينفي عن الخليل النصب بـ "أَنْ" مضمرة
١٠	المالقيّ ينتصر لمذهب سيبويه والجمهور
١١	المسألة الثالثة: شروط عمل "إِذَنْ"
١١	الأول: أن تكون "إِذَنْ" واقعةً فى صدر الكلام
١٢	الثاني: أن يكون الفعل المضارع بعدها مستقبلاً
١٢	الثالث: ألاّ يفصل بين "إِذَنْ" والفعل بفواصل
١٣	الرابع: أن تكون جواباً أو فى تقدير الجواب

- ١٣ الخامس: ألا يكون الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها
- ١٣ السادس ألا تقع "إِذَنْ" بعد حرف عطف
- ١٤ المسألة الرابعة: معناها: (الجوابُ والجزاء)
- ١٤ اختلاف النحويين في فهم كلام سيويه
- ١٤ أبو عليّ الشلوين يرى معناها الجواب والجزاء معاً
- ١٤ الفارسيّ قال تَرَدُّ لهما وقد تتمحض للجواب فقط
- ١٥ المالقيّ يرى أنّها شرط في موضع وجواب في موضع
- ١٥ ابن عصفور يردّ على أستاذه الشلوين
- ١٦ ابن هشام يبيّن متى تكون (إِذَنْ) جواباً؟
- ١٦ المسألة الخامسة: حكم (إِذَنْ) إن وقعت بين شيئين متلازمين
- ١٧ (إِذَنْ) تَمَلّ في ثلاث مواضع
- ١٧ الأول: إذا وقعت بين الشرط وجوابه
- ١٧ الثاني: إذا وقعت بين القسم وجوابه
- ١٨ الثالث: إذا وقعت بين المبتدأ وخبره أو ما في حكمهما
- ١٨ اختلاف النحويين في الموضع الثالث
- ١٩ المسألة السادسة: حكم (إِذَنْ) إذا فصل بينها والفعل بفواصل
- ١٩ أجاز النحاة الفصل بالقسم وبلا النافية
- ٢٠ اختلاف النحويين فيما عدا ذلك كالفصل بالدعاء وغيره
- ٢١ المسألة السابعة: حكم (إِذَنْ) الواقعة بين حرف العطف والفعل
- ٢١ أجاز النحويون فيها الإعمال والإهمال، وفي المسألة صورتان
- ٢١ الأولى: إذا وقعت جواباً لمن قال: "أزورك"
- ٢٢ الثانية: وقوعها مع حرف العطف بعد جواب الشرط

٢٣	المسألة الثامنة: حكم إلغاء عمل (إِذَنْ) مع استيفاء شروط العمل
٢٣	بعض العرب يُلغي عملها مع استيفاء الشروط
٢٣	اختلاف النحويين في ذلك بين جواز الإلغاء ووجوب الأعمال
٢٤	المسألة التاسعة: حكم (إِذَنْ) إذا وقع بعدها الماضي مصحوباً باللام
٢٤	مذهب الفراء أنّ الفعل جواب قسم مقدر، أو "لو" مقدرة
٢٥	مذهب الرضّيّ الفعل جواب "لو" مقدرة لا جواب قسم
٢٦	حكاية الزركشيّ في المسألة
٢٦	المسألة العاشرة: إعراب الفعل المنصوب بعد (إِذَنْ)
٢٦	الرضّيّ يرى أنّ الفعل يقدر بالمصدر مبتدأ وخبره محذوف وجوباً
٢٦	المسألة الحادية عشرة: تشبيه (إِذَنْ) بـ "ظَنَّ"
٢٨	المسألة الثانية عشرة: الوقف على (إِذَنْ) والخلاف في ذلك
٢٨	المسألة الثالثة عشرة: كتابتها، والخلاف في ذلك
٢٩	مذهب الجمهور تكتب بالألف
٢٩	مذهب المازنيّ والمبرد تكتب بالنون ورجحه ابن عصفور
٢٩	مذهب الفراء التفصيل
٣٠	وجهة نظر المالقيّ في كتابتها بالنون أو بالألف
٣١	الخاتمة
٣٤	فهرس المصادر والمراجع
	فهرس الموضوعات